تمهيـــــد:

من أجل بناء الدولة القانونية ومؤسسات الحكم الرشيد لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، لابد من دعم وتعزيـــز مـــبدأ المشـــروعية وسيادة القانون. والسلطة الإدارية في دولة التنمية المعاصرة تقوم بأنشطة مـــتعددة ومتـــنوعة ولهـــا دور فاعل في تطوير المجتمع ورفاهيته ويتجسد ذلك في تعدد وتنوع أعمال الإدارة بقطاعـــيها (الحكومـــي والخاص) بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما نطلق عليه بالحكمانية الجيدة.

وتمارس السلطة الإدارية عدة أنشطة بواسطة ما تملكه من وسائل تتمثل في الأعمال القانونية التي تصدرها لإدارة هذه الأنشطة، وهي القرارات الإدارية والعقود الإدارية وغيرها من الامتيازات الأخرى مما يتعين عليها وعند ممارستها للأنشطة المذكورة أن تلتزم بمبدأ المشروعية واحترامها لسيادة القانون. كـــل ذلك استلزم وجود رقابة قضائية على الإدارة في صدور قراراتها وفقاً لمبدأ المشروعية وما خالف هذا المبدأ من قرارات يتطلب الإلغاء والتعويض أحياناً.

علـــى أســـاس مـــا تقدم تبرز أهمية هذا البرنامج والذي جاء بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وديوان المظالم بالمملكة العربية السعودية لتحقيق الأهداف الآتية:

1. إكساب المشاركين المعارف والخبرات والمهارات المتعلقة بالقضايا والدعاوى الإدارية.
2. مناقشة وتحليل مبدأ المشروعية والقرارات الإدارية (اتفاقاً ومخالفة) وموقف القضاء الإداري منها.
3. دور القضاء الإداري عند تعسف الإدارة في استعمال سلطاتها.
4. مناقشة تحليلية مقارنة لدور القضاء الإداري العربي في دعم وتعزيز مبدأ المشروعية.

وفـــي الخـــتام أقـــدم جزيل شكري وامتناني لمعالي الشيخ حمود عبد العزيز الفايز رئيس ديوان المظالم بالمملكـــة العربية السعودية لرعايته هذا البرنامج وكذلك أصحاب الفضيلة الشيوخ والقضاة العاملين معه لجهودهـــم الطيـــبة وتعـــاونهم معـــنا، كمـــا أقدم جزيل الشكر لجميع الأخوة أصحاب الفضيلة الحضور لمشـــاركتهم في هذا البرنامج وكذلك الخبراء والمستشارين والعاملين بالمنظمة والذين بذلوا جهداً عظيماً لإعـــداد وتنظيم هذا البرنامج وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور حسين الدوري مستشار المنظمة ومنسق عام البرنامج.

سائلاً الباري عز وجل أن يوفقنا لتطوير القضاء الإداري العربي.

المـــــديـــــــر العـــــــام

أ.د. محمد بن إبراهيم التويجري